يسر
إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
فضيلة الشيخ
د. غازي الشمري
من السعودية
مكان مخصص للنساء
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية
بعد المغرب

التاريخ	المكان
الأحد 28 جمادى الآخر 26 مارس	محافظة الأحمدي - منطقة الرقة ق 2 - مسجد أسيد بن حضير
الأثنين 29 جمادى الآخر 27 مارس	محافظة الفروانية - منطقة العارضية ق 11 - مسجد الخرينج
الثلاثاء 30 جمادى الآخر 28 مارس	محافظة الجهراء - منطقة العيون ق 1 - مسجد عبدالله بن الأرقم

thaqafa thaqafa 99255322 thaqafa1 alThaqafa

عبد الصمد: «الديوان» حذر من أن المليارى دينار رأس مال الصندوق عرضة لخطر الاختلاس بسبب الخلل في جهازه المالي

«الميزانيات البرلمانية» ترفض استمرار ما ينتهجه «صندوق المشروعات الصغيرة» بعدم تمكين «المحاسبة» من الرقابة عليه

- إمهال الصندوق شهرا واحدا لاتخاذ خطوات جادة في التعاون مع الجهات الرقابية لعدم تعريض ميزانيته للرفض للسنة الثانية
- الديوان يؤكد عدم مزاولة الصندوق لنشاطه الرئيسي وتعطيل اللجنة بالقيام بمسؤولياتها أمر لا يمكن السكوت عنه

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان لمناقشة ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وبينت اللجنة رفضها القاطع لاستمرار ما ينتهجه الصندوق الوطني مع ديوان المحاسبة من عدم تمكينه من مباشرة مهامه الرقابية؛ لاسيما وأن ديوان المحاسبة كان على وشك سحب فريقه للمرة الثانية لما واجهه من صعوبات في القيام بأعماله المنصوص عليها قانونا، موضحة أن ميزانية الصندوق وحسابه الختامي لم تحظ بثقة اللجنة في السنة السابقة لغياب الأداة الرقابية عنها لما يقارب السنة بعدما قام الديوان بسحب فريقه آنذاك بسبب تعطيله عن أعماله.

عدنان عبد الصمد

ولا بد من اتخاذ خطوات جادة من قبل الوزير لتلافي المآخذ الكثيرة التي بينها خلل وارتباك مالي وإداري وعدم إمساكه لحسابات منظمة يعرض تلك الأموال لخطر الإختلاس وفق إفادة الديوان.

وشددت اللجنة أنها لن تتوانى في اتخاذ إجراءات أخرى في حال استمر الصندوق بعدم إطلاع ديوان المحاسبة وتزويده بالميزانية الرأسمالية والبالغة مليارى دينار؛ لاسيما وأن الديوان يؤكد عدم مزاولة الصندوق لنشاطه الرئيسي وعدم وجود أي بيانات مالية تثبت ذلك، وأن عدم إرسال الميزانية الرأسمالية مع الميزانية الإدارية للجنة رغم طلبها بكتاب رسمي شأنها في ذلك شأن جميع الجهات الحكومية المستقلة يعد تعطيلا للجنة في القيام بمسؤولياتها وهو أمر لا يمكن السكوت عنه.

وإزاء استمرار هذه الملاحظات فقد رفعت اللجنة إجتماعها مع إمهال الصندوق شهرا واحدا لاتخاذ خطوات جادة في التعاون مع الجهات الرقابية خاصة وأن استمرار مثل هذه المآخذ من شأنه تعريض ميزانية الصندوق للرفض للسنة الثانية.

خالد الروضان

ديوان المحاسبة خاصة وأن رأسمال الصندوق يبلغ مليارى دينار؛ وتأكيد ديوان المحاسبة في الاجتماع أن الجهاز المالي للصندوق غير كفؤ ويعاني من

يحق للمواطن الاستفادة من دعم العمالة في حالة كانت هذه وظيفته الأصلية

الطبطبائي يقترح إصدار رخص تجارية للمواطنين للعمل من المنزل

وليد الطبطبائي

تقدم النائب الدكتور وليد الطبطبائي باقتراح بقانون في شأن العمل من المنزل، ونص على أنه يجوز لوزارة التجارة والصناعة إصدار رخص تجارية ذات الشخص الواحد للمواطنين، سواء بنشاط تجاري، مهني، حرفي أو صناعي للعمل من المنزل، ويحق للمواطن الاستفادة من دعم العمالة في حالة كانت هذه وظيفته الأصلية.

ونص المادة الثانية– يشترط في نوعية النشاط ألا تنتج منه انبعاثات حرارية أو ضوضاء أو روائح أو مواد سامة، وألا يتداخل مع التيار الكهربائي أو الموجات الإذاعية أو التلفزيونية أو الهاتفية وألا يتسبب في إحداث تجمعات بشرية أو جمهرة في الأحياء السكنية ويحدث ضررا في المرافق العامة.

المادة الثالثة – يجب على صاحب الرخصة أن يضع لوحات دعائية على المنزل أو الجدران الخارجية على أن تكون ضمن مساحة المنزل، بالإضافة إلى وضع لوحة عند مدخل المنزل تبين اسم الترخيص وتشمل (رقم الترخيص والنشاط).

المادة الرابعة – تقوم وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية خلال 3 أشهر من صدور هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: انطلاقا من السعي الحثيث للمشرع الكويتي في تسهيل كافة السبل المريحة لتوظيف الأيدي الكويتية الشابة وتأمين العمل لها في القطاع غير الحكومي في مواجهة صارمة للبطالة التي توشك أن تصبح ظاهرة في البلاد– وسعيا نحو البناء التنموي معتمدا على الإبداعات والمشروعات الوطنية، تم إعداد هذا الاقتراح والذي ينص في مادته (الأولى) على جواز إصدار رخص تجارية ذات الشخص الواحد للمواطنين تصدر من وزارة التجارة والصناعة وتشمل جميع النشاطات التجارية والمهنية والحرفية والصناعية تخص العمل من المنزل ويحق لصاحب العمل الاستفادة من دعم العمالة إذا كانت هذه هي وظيفته الأصلية، وأوردت المادتان الثانية والثالثة الشروط اللازم توافرها في نوعية النشاط والمنزل الذي يتم فيه القيام بهذا النشاط مما يتناسب والمصالح العامة للدولة ولا يضر الأشخاص المجاورين لمكان مزاولة النشاط. وحددت المادة الرابعة مدة ثلاثة أشهر من صدور القانون لتقوم وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللوائح التنفيذية له.

عضوان لكل دائرة من الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة وعضو واحد لكل من الخامسة والسادسة

حماد يقترح خفض دوائر «البلدي» لتكون 6 دوائر بدلا من 10

تقدم النائب سعدون حماد باقتراح بقانون بخفض عدد الدوائر الانتخابية في انتخابات المجلس البلدي لتكون 6 دوائر وفقا للمحافظات بدلا من 10 دوائر حاليا، وان يكون التصويت وفقا للصوت الواحد، ويمثل ال 6 دوائر 10 أعضاء بمعدل عضوين لكل دائرة من الدوائر الاولى والثانية والثالثة والرابعة وعضو واحد لكل من الدائرتين الخامسة والسادسة، وبذلك تصبح كل محافظة دائرة منفصلة.

و الاقتراح الذي تقدم به حماد بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت، نصه كالتالي: مادة أولى– يُستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم (33) لسنة 2016المشار إليه النص التالي :– « يتألف المجلس البلدي من : 1 – عشرة أعضاء منتخبين وفقا لأحكام القانون رقم (35) لسنة 1962،على ان يكون انتخاب الاعضاء وفقا لتقسم الكويت إلى ست دوائر انتخابية لتكون كما يلي :

–الدائرة الانتخابية الاولي (محافظة العاصمة) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوين.

–الدائرة الانتخابية الثانية (محافظة حولي) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوين.

–الدائرة الانتخابية الثالثة (محافظة الفروانية) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوين.

–الدائرة الانتخابية الرابعة (محافظة الاحمدي) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوين.

–الدائرة الانتخابية الخامسة (محافظة مبارك الكبير) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضو واحد.

–الدائرة الانتخابية السادسة (محافظة الجهراء) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضو واحد.

–2 ستة أعضاء يعينون بمرسوم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات. ويشترط لعضوية المجلس البلدي الشروط المحددة في القانون رقم (35) لسنة 1962، ويشترط في الأعضاء المعين المنصوص عليهم بالبند (2) من هذه المادة أن يكونوا حاصلين على مؤهل جامعي،ولكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها وفقا للجدول المرافق، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد، ويعاد النظر في الجدول المرافق لهذا القانون كل عشرة سنوات أو بعد كل إحصاء لتعداد السكان إيهما أقرب. وتسري أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه، على كل مالم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.»

(مادة ثانية) – يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

سعدون حماد

(مادة ثالثة) – على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ أحكام هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية : صدر القانون رقم (33) لسنة 2016 في شأن بلدية الكويت، والذي بمقتضاه قسمت الكويت إلى عشر دوائر انتخابية، على أن تنتخب كل دائرة من هذه الدوائر عضوا واحدا فقط لكل دائرة، وحيث يعد تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم عناصر عدالة النظام الانتخابي، إلا أنه قد برزت من خلال الممارسة الفعلية لانتخابات المجلس البلدي للفترة الماضية بنظام العشر دوائر انتخابية بعض السلبيات، الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها بطريقة فاحصة وشاملة من جميع الجوانب والأبعاد لمعالجة أوجه القصور والسلبيات التي تشوبها، وذلك على أساس عملي وعلمي سليم يؤدي إلى معالجة تلك السلبيات والحد من آثارها وتصويب مسارها وتحقيق الغايات الوطنية المنشودة.

من أجل ذلك أعد هذا القانون ليعيد تقسم الكويت الي ست دوائر انتخابية بحيث تشمل كل دائرة على احد المحافظات الستة القائمة، وعلى ان يكون تمثيل الدوائر ذات الكثافة السكانية (الاولي – الثانية – الثالثة – الرابعة) بعضوين لكل دائرة، والدوائر ذات الكثافة السكانية الأقل (الخامسة – والسادسة) بعضو واحد فقط.

كما نص القانون على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها وذلك وفقا للجدول المرافق، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد. واوجب القانون على أن يعاد النظر في الجدول المرافق كل عشرة سنوات أو بعد كل عملية تعداد للسكان – ايهما اقرب – ليتم مواكبة حركة السكان بشكل مستمر لتلافي الاختلال الذي قد يحصل في عدد الناخبين نتيجة هذه الحركة، ولضمان عدم حرمان سكان أي منطقة سكنية تستحدث مستقبلا.

قيام «الخارجية» بمخاطبة السفارة السعودية للسماح لهم بالحج والعمرة

عسكر يقترح إعادة صرف جوازات مادة 17 لأبناء فئة «البدون»

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح يخص فئة البدون تضمن إعادة صرف جوازات مادة 17 لابناء فئة البدون وقيام وزارة الخارجية بمخاطبة السفارة السعودية بالكويت للسماح للبدون بالحج والعمرة والسماح بعلاج المرضى البدون المنتهية بطاقاتهم الأمنية في المستشفيات لحين إصدار بطاقاتهم الجديدة.

ونص الاقتراح كالتالي : نظرا لأن أبناء فئة البدون يعانون من بعض المشكلات بسبب صدور عدد من الإجراءات التي أدت الى التضييق عليهم وزيادة معاناتهم خاصة المرضى والدارسين وكبار السن .وللتخفيف من تلك المعاناة التي يعيشها أبناء فئة البدون بعد إيقاف صرف جوازات مادة 17 لهم ومنعهم من أداء العمرة والحج وعدم علاج المرضى البدون المنتهية بطاقتهم الأمنية لحين تحديدها.

لذلك أتقدم بالاقتراح بإعادة صرف جوازات مادة 17 لابناء فئة البدون خاصة للدارسين الراغبين في الدراسة بالخارج وللمرضى المحتاجين للعلاج بالخارج. وقيام وزارة الخارجية بمخاطبة السفارة السعودية بالكويت للعمل على حل مشكلة منع البدون من الحج والعمرة والسماح لهم بأداء المناسك الدينية في الاراضي الحجازية المقدسة مرة اخرى.و السماح بعلاج المرضى البدون خاصة اصحاب الحالات الحرجة المنتهية بطاقاتهم الأمنية لحين إصدار بطاقاتهم الأمنية الجديدة نظرا لحاجة هؤلاء المرضى للرعاية في المستشفيات.

استفسر عن العدادات الذكية وعقد السيارات وعدد القانونيين الوافدين

الهدية يوجه حزمة من الأسئلة البرلمانية إلى المرزوق عن الكهرباء والماء

وجه النائب محمد الهدية حزمة من الاسئلة البرلمانية الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق حول جملة قضايا تخص وزارة الكهرباء والماء.

وجاء في السؤال الاول : هل يوجد عقد مع الشركة التي تقوم بتأجير وتوريد السيارات الى الوزارة ؟ اذا كانت الإجابة نعم ماهى مدة هذا العقد وما اسم الشركة التي تقوم بتأجير وتوريد السيارات الى الوزارة وكم عدد السيارات التي تم التعاقد عليها وهل يوجد أوامر تغييرية بالعقد بالزيادة او النقصان ويرجى تزويدى بصورة من عقد التوريد بين الوزارة والشركة الموردة ويرجى تزويدى بأسماء مستخدمين هذه السيارات ومسامهم الوظيفى وهل يوجد اشخاص يستخدمون هذه السيارات ليسوا موظفين بوزارة الكهرباء وهل يقوم الإداريين باستخدام هذه السيارات اذا كانت الإجابة نعم وهل يقوم هؤلاء الإداريين باعمال أخرى خارج مقار عملهم اذا كانت الإجابة نعم وماهى المهام المكلفين بها خارج مقار عملهم وهل هناك موظفين بالوزارة يقومون باستخدام سيارات العقود الخاصة بالصيانة والعقود الانشائية واذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدى باسمائهم الوظيفية وما هي هذه العقود.

وجاء في السؤال الثاني : كم عدد القانونين الكويتيين والوافدين الموظفين بالوزارة عن طريق ديوان الخدمة المدنية. ويرجى تزويدى بكشف باسمائهم ومسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة لكل منهم. وهل توجد لجان تحقيق مشكلة بقرار من قبل السيد الوزير او السيد وكيل الوزارة من سنة2013 حتى تاريخة واذا كانت الإجابة نعم وكم عدد هذه اللجان وكم عدد القانونيين المشكل منهم اللجان مع ذكر مسمياتهم الوظيفية وماهى المبالغ المالية المخصصة لاعضاء هذه اللجان ويرجى تزويدى بكشف بأسماء أعضاء هذه اللجان والمبالغ المالية التي تقاضها كل عضو من أعضائها وهل توجد لجان مشكلة لدراسة العقود التي عليها ملاحظات من قبل ديوان المحاسبة من 2013 حتى تاريخة واذا كانت الإجابة نعم وماهى النتائج التي توصلت اليها هذه اللجان وهل تم الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات ديوان المحاسبة وملاحظاته.

وجاء في السؤال الثالث : س: متى سيتم العمل بالتعرفة الجديدة المقررة بقانون س: هل تم عمل مسح ميدانى لجميع مناطق الكويت اذا كانت الإجابة نعم س: يرجى تزويدى بصورة من محاضر لجان المسح الميدانى س: ماهى المعايير والاسس التي تم على أساسها تصنيف المستهلكين (تجارى– صناعى– استثمارى) مع ارفاق ما يثبت هذه التصنيفات

وجاء في السؤال الرابع :هل تم عمل دراسة للعدادات الذكية وأين تم تركيبها في دول ذات أجواء مناخية مشابهة لدولة الكويت هل الشركات التي ستقوم بتوريد وتركيب العدادات لديها سابقة اعمال في هذا المجال اذا كانت الإجابة نعم س: يرجى ارفاق ما يثبت ذلك س: ما هي الخطة الزمنية للوزارة للانتهاء من تركيب العدادت الذكية وتفعيلها.

وجاء في السؤال الخامس : ما اسم الشركة التي تقوم بتوريد (العمالة والمهندسين والاستشاريين) لكل قطاع على حده بالوزارة س: هل توجد عمالة كويتية على هذه العقود اذا كانت الإجابة نعم س: كم نسبة هذه العمالة الكويتية س: يرجى تزويدى بكشف بأسماء الموظفين على هذه العقود وتخصص كل موظف وقيمة راتبة الشهرى وكشف بشهاداته وخبراته وجنسية كل منهم س: هل هناك من تم انهاء خدماتة بالوزارة وتم تعينة بهذة العقود اذا كانت الإجابة نعم س: ماهى أسباب انهاء هذه الخدمات س:هل تم التعين في نفس القطاع الذى تم انهاء خدماتة منه. وجاء في السؤال السادس : هل توجد ملاحظات بخصوص التقرير الربع السنوي الثالث لسنة المالية 2017/2016 لما اسفرت عنة الرقابة المالية المسبقة على تنفيذ ميزانية وزارة الكهرباء والماء (مكتب المراقبين الماليين بالوزارة) اذا كانت الإجابة نعم ما هي تلك الملاحظات س: هل هناك اهدار للمال العام اذا كانت الإجابة نعم ماهى الإجراءات القانونية حيال من قاموا باهدار المال العام.

وجاء في السؤال السابع : هل هناك رقابة علي مدخلي المبالغ المالية الخاصة بالمستهلكين اذا كانت الإجابة نعم س: هل هذه الرقابة من داخل الوزارة ام خارجها س: ما هي الأسس والمعيار التي يتم على أساسها هذه الرقابة س: هل هناك مستخدمين لديهم صلاحية الغاء مبالغ من النظام او إعادة مبالغ على النظام س: هل تم اكتشاف حالات الغاء او إضافة مبالغ على المستهلكين مخالفة للحقيقة اذا كانت الإجابة نعم س : ماهى الإجراءات القانونية التي تمت حيال ذلك س: هل هناك اكثر من رقم مستخدم وسرى لنفس الوظف في النظام الالى للمستهلكين س: يرجى تزويدى بكشف بأسماء جميع مدخلى المبالغ مع صلاحية كلا منهم